

التحرّش الجنسي

بين الصّمت الإجمالي وثقافة الإفلات من العقاب





د. خميس بن عبيد العجمي

رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان

جرح ينهش يعمق براءة لأجساد لم يكتمل نموها الجسدي ولا العقلي، فلم نصل لمرحلة نستطيع معها أن نطلق عليهم سمة الشباب والشابات، فلا تزال سمة الطفولة تلاصقهم، وتتواجد معهم في مقاعدهم وبين طيات دفاترهم، وفي خضاب أقلامهم وأوراقهم، ورغم ذاك لم تسعفهم كلمة طفولة من أن يعانون من ظاهرة مزقت النسيج الاجتماعي لهم مع مجتمعهم، وتركت لديهم ندوباً لا تندمل في نفوسهم، ظاهرة تناقض الواقع المنطقي فيما حدث ويحدث وراء جدران صمت وأبواب مغلقة، فتحة في غير مكانها وضعت وانتهكت، ورغم أن ذاك هو مكانها الأصيل إلا أنها تخان من قبل من فقد الوازع الديني والضمير الإنساني، وعناوين تتصدر في كل مكان :-

فها هي " طفلة في العاشرة تعاني صمتاً لأشهر قبل أن تكشف تعرضها للتحرش من قبل معلم مساعد"، ووراء هذا العنوان تقبع طفلة فقدت براءتها وأهل يعيشون صدمة لا توصف، ومدرسة تتساءل: كيف لم نلاحظ الإشارات؟

وها هم "مجموعة من التلاميذ يتعرضون للتنمر والتحرش الجنسي من زملائهم الأكبر سناً في ساحة المدرسة"، وهنا قصة تكشف أن المتحرش ليس دائماً من البالغين، وأن ثقافة التنمر قد تتطور إلى سلوكيات أكثر خطورة في غياب الرقابة.

وها هو ذا "مدير مدرسة يتستّر على شكاوى تحرّش لحماية سمعة المؤسسة التي يفترض كونها تعليميّة"، وهنا حالة تظهر كيف يمكن للمصالح المؤسّسية أن تُقدّم أحياناً على حساب سلامة الأطفال.

وذاك "طالب يغيّر سلوكه فجأة ويرفض الذهاب للمدرسة"، والسبب في ذلك تحرّش لم يجرؤ على الإفصاح عنه"، وهنا صورة لمعاناة صامته وطفل يحمل عبئاً ثقيلاً بمفرده.

وهنا تلك "الروح الإنسانيّة لمعلمة تنقذ طالباً بعدما لاحظت تغيّرات في سلوكه، إذ تمّ تدريبها على اكتشاف علامات التّحرّش"، فتصنع بذلك قصة أمل تبيّن أهميّة تدريب الكوادر التّعليميّة.

وهنا وهناك وغيرها الكثير، ممّا يظهر أنّ حماية أطفالنا وطلبتنا ستبدأ بكسر حاجز الصمت، وتابوهات العيب، والبدء بتثقيف المجتمع بأكمله حول كيفية التعرّف على علامات التّحرّش والإبلاغ عنه، وتوفير قنوات آمنة للإبلاغ تراعي خصوصيّة الضحايا وحساسيّة الموقف، وخاصّة أنّ التّحرّش هاهنا لا يتمّ بشارع أو مكان لا قيود عليه، وإنّما للأسف يتمّ في أماكن من المفترض أنّها تحمل قدسيّة إنسانيّة، بوصفها أماكن لعمل ورثة الأنبياء وحملة رسالة الإسلام والعلم، وليس في مكان عملهم وحسب، وإنّما للأسف في حالات كثيرة يكونون هم من خانوا الأمانة وتسبّبوا بجراح لا تندمل، فسقطت أقنعة الإنسانيّة عنهم، وكشّروا عن أنيابهم واغتالوا البراءة في خدرها. ولنعد للبداية...

لمؤسّسات التعليم (المدارس)، التي حملت على عاتقها رسالة النهوض بالإنسانيّة والمجتمعات، وكانت منبر قيم وأخلاق ومبادئ تغرس في نفوس الأجيال، جيلاً بعد جيل، ومساحات لتعلّم القيم والاحترام والثقة وعدم خيانة الأمانة، فباتت عناصر المجتمع من أسر، وقطاعات مجتمعيّة وقيادات تربويّة ومعلّمين وطلبة تتآزر لخلق بيئة مدرسيّة آمنة تحمي الطلّبة وتمكّنهم من النّموّ في ظلّ مناخ آمن وسويّ يحمي كرامتهم وإنسانيّتهم ويحترم عقولهم ويلهمهم الإبداع والابتكار والسّعي وراء الأحلام.

إلا أن الأحلام قد تغدو كوابيس، والبيئة الآمنة تغدو مقبرة آهات وآلام لا يباح بها علناً خشية الوصم بالعار والخطئية، والثمن يدفع من قبل أطفال لا يعلمون من عهدهم شيئاً سوى أنهم من المفترض أن يتواجدوا في مكان هو البيت الثاني لهم، لا وكرّاً يتسبّب لهم بالجراح والندوب التي لن تفارقهم ما داموا على قيد حياة، وأية حياة تلك؟!

ففي تلك الغرف، التي تحولت من فضاءات معرفة وإبداع وعلم، إلى أوكار انتهاك لحرمان كان يفترض صونها، فظهرت من خلف جدرانها الباردة الصامتة ظاهرة التحرّش الجنسي بالطلبة، ذكوراً وإناثاً على حدّ سواء، وتنامت إلى أسماع العالم أجمع، إذ يكاد لا يسلم مجتمع في العالم من وجودها، إلا أن هناك دولاً واجهتها بقوة وثبات وشجاعة وانفتاح دون خوف، وهناك دول صنّفتها ضمن تابوهات ومواضيع محرمة يصعب مناقشتها بصراحة، وقد يصل بهم الأمر للتظاهر بأنّها لم تحدث منذ البداية، على أمل أن الطفل عندما يكبر تشفى جراحه وينسى، وهيئات هيهات للنسيان من مكان....

فأنتى لهم بالنسيان وهم يعانون من مشكلة تمسّ طفولتهم في مرحلة حساسة من حياتهم، وتترك آثاراً نفسية واجتماعية عميقة قد تستمرّ معهم طوال حياتهم، وترافقهم في كوابيسهم، ويسمعون صداها في آذانهم، ويرون رجوع أحداثها في إغماضات أعينهم الخائفة التي تبحث عن مهرب للتناسي، وتزداد صعوبة قدرتهم على متابعة حياتهم في ظلّ مجتمعات رسّخت ثقافة الصمت والخجل، وجعلتها عائقاً كبيراً يحول دون التصدّي لهذه الظاهرة، فكانت هذه المجتمعات أولى العوائق أمام كسر تابوهات التّحرّش والحديث عنه بصراحة، والصّراخ بأعلى صوت "أنا طفل، حقّي الحماية ممن تحرّش بي في مدرستي"، فهذا الصوت إن سمح له بالصراخ والنطق، كان أولى الخطوات نحو إيجاد حلول فعّالة لحماية الأجيال القادمة وتوفير بيئة تعليمية آمنة، فكلّ صرخة ستحمل بيانات عاجلة :

فمنها أصوات استدعو لتحطيم التابوهات والحديث بصراحة عن واقع لا يمكن إنكاره، ومنها بيانات تحمل صدى صرخات "كفى" التي تتردد في كل واقعة مماثلة في أروقة المدارس، ومنها بيانات تشجب وتستنكر صمت المجتمع وتواطؤ عناصره بأكملها مع هكذا ظاهرة، والتّصلّ من مسؤوليته الجماعية في مكافحة التحرش الجنسي في المؤسسات التعليمية، ومنها بيانات تحمل إقرارات بعدم الصّمت بعد اليوم، وتعلنها جهاراً وعلانية، لتسرد قصصاً لطلبة كسروا حاجز الصّمت والخوف والعار، وتحدّثوا عن تجاربهم المؤلمة مع التحرش، ومنها ومنها وغيرها الكثير من بيانات ترفض تجاهل هذه الظاهرة بعد اليوم، فتدعو لتحطيم جدار الصمت، وتدريب المعلمين على اكتشاف علامات التحرش والاستجابة لها، وتعزيز آليات الحماية وفرض عقوبات صارمة على المتحرشين في المؤسسات التعليمية، واتخاذ خطوات منهجية ومقننة لإيقاف هذا التّجاوز الصّارخ بحق الإنسانية البريئة.

وأولى هذه الخطوات لإيقاف هذه الآفة السرّطانية التي تنهش جسد الطفولة البريئة، تكمن في فهم حقيقتها، إذ إنّ التحرش الجنسي في المدارس يشمل مجموعة واسعة من السلوكيات غير المرغوب فيها، والتي تحمل الطابع الجنسي ذاته، سواء أكانت لفظية أو جسدية أو حتى إلكترونية، كما أنّها من الممكن أن تحدث من قبل المعلمين أو الإداريين أو العاملين في المدرسة أو حتى من قبل الطلبة أنفسهم.

وقد تتشكل هذه الظاهرة بأكثر من شكل، فمنها ما يكون على شاكلة التعليقات والنكات ذات الإيحاءات الجنسية، أو الملامسة غير المرغوب فيها، أو الإشارات والتلميحات ذات الطابع الجنسي، أو إرسال صور أو رسائل جنسية إلكترونية أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أو الابتزاز الجنسي، أو التمييز القائم على أساس الجنس، أو مضايقات مستمرة ذات طابع جنسي، وفي كل فترة زمنية تمضي وتتطور معها طرق التواصل وسبله وأدواته في المجتمعات، فإنّ تحولات أكبر وأوسع في أشكال هذه الممارسات المحظورة تتطور وتظهر هي أيضاً.

ولو أسقطنا هذه الظاهرة على دول الوطن العربي، لوجدنا أن هناك صمتاً مخيفاً حولها، صمت يطبق أركانه على كل من يريد الإفصاح عن واقعها، لذلك فإننا لو أردنا البحث عن إحصائيات دقيقة لهذه الظاهرة في المجتمعات العربية لوجدناه أمراً صعباً، ويحيطه صمت مدقع، إلا أن هناك بعض الدراسات العالمية التي حملت مؤشرات مخيفة حول الوضع ، فقد أظهرت أن هناك ما بين 40-60% من الطالبات يتعرضن لشكل من أشكال التحرش الجنسي خلال حياتهن المدرسية، وأن حوالي 20-30% من الطلبة الذكور يتعرضون أيضاً للتحرش الجنسي، وأن هناك أقل من 30% من حالات التحرش الجنسي في المدارس يتم الإبلاغ عنها، مع إزدياد احتمالية التعرض للتحرش في المرحلة الإعدادية والثانوية مقارنة بالمرحلة الابتدائية، وهذه الأرقام تعكس مشكلة عالمية، وهي على الأرجح أعلى في المجتمعات التي تعاني من ضعف في الآليات القانونية والتربوية للتعامل مع هذه القضية.

ولو خطونا خطواتنا الخائفة المترددة نحو الكشف عن أسبابها لوجدنا أن أولى أسبابها يكمن في ضعف الوازع الديني الذي هو حجر الأساس في انتشار سلوكيات التحرش الجنسي في المدارس، إذ يفتقر المتحرشون للقيم الروحية والأخلاقية التي تحت على احترام الآخرين واعتبار حرمة الجسد، فعندما تغيب المرجعية الدينية التي تؤكد على كرامة الإنسان وقديسية حدوده الشخصية، تضعف الضوابط الداخلية المانعة من الاعتداء على الآخرين، خاصة الأطفال والمراهقين الأكثر ضعفاً، كما تلعب التربية الأسرية دوراً محورياً في هذه الظاهرة، فغياب التوعية الجنسية المناسبة للعمر والتي تؤكد على احترام الحدود الشخصية يترك الأطفال دون أدوات معرفية للتمييز بين اللمسات المقبولة وغير المقبولة، ودون قدرة على الإفصاح عما يتعرضون له، فضلاً عن أن وجود نماذج لعلاقات غير سوية داخل الأسرة تنعكس على سلوكيات الأبناء، فالأطفال الذين يشهدون علاقات قائمة على الهيمنة والتسلط قد يستنسخون هذه النماذج في علاقاتهم مع أقرانهم.

إلى جانب التأثيرات الخارجية التي تمثل تحدياً إضافياً، إذ إن تعرض الطلبة لمحتوى إعلامي غير مناسب من أفلام ومسلسلات وألعاب إلكترونية يساهم في تطبيع سلوكيات التحرش وتصويرها كأمر عادي أو حتى مرغوب، فالإباحية المنتشرة عبر الإنترنت تقدم صوراً مشوهة عن العلاقات الإنسانية وتخلق توقعات غير واقعية لدى المراهقين، مما يدفع بعضهم لتقليد ما يشاهدونه دون إدراك لعواقبه النفسية والقانونية.

كما أن ضعف الرقابة المدرسية يشكل ثغرة خطيرة، فعدم وجود برامج رصد فعالة أو عقوبات رادعة للمتحرشين يخلق بيئة مواتية للانتهاكات، فالأماكن غير المراقبة في المدارس، وغياب آليات الإبلاغ الآمنة والسريّة، وعدم تدريب الكوادر التعليمية على رصد المؤشرات السلوكية للتحرش، كلّها عوامل تساهم في استمرار المشكلة وإفلات المتحرشين من العقاب.

و هناك دون أدنى شك دور للاضطرابات النفسية، فبعض المتحرشين يعانون من اضطرابات سلوكية ناتجة عن تجارب العنف الأسري أو الإدمان أو التعرض للتحرش في مرحلة سابقة، فيكبرون وهم يسعون للسيطرة أو الانتقام مكررين دورة العنف التي عانوا منها، وإضافة إلى ما سبق، فإن الهياكل المجتمعية التي ترسخ ثقافة التسامح مع التحرش، كالصمت المجتمعي وثقافة لوم الضحية تشجع المتحرشين على الاستمرار بسلوكهم المؤذي.

ولو استمرت خطانا للبحث عن آثار هذه الظاهرة على الضحايا ، لوجدنا أنّها كالجاثوم تشلّ كل ما في نفوسهم وأذهانهم، وتؤثر فيهم بكامل كياناتهم خاصة في سن المراهقة، إذ تتشكل الهوية الشخصية والاجتماعية وتصبغ بآثارها هذا الكابوس المخيف، ومن هذه الآثار ما يلمس نفسياتهم فيصيبهم الاكتئاب والقلق، ويعانون من اضطرابات ما بعد الصدمة، وينخفض لديهم احترامهم لذاتهم، ويلجؤون للعزلة الاجتماعية، وقد يصل الحال ببعضهم للتفكير بالانتحار في الحالات الشديدة.

ومنها آثار تطال وضعهم الأكاديمي، فيترجعون في الأداء الدراسي، ويتغيّبون بشكل متكرر وغير مبرر عن المدرسة، ويفقدون الاهتمام بالتعلّم، وقد تصل بعض الحالات منهم لترك الدراسة والانقطاع عنها. ومنها آثار تؤثر في سلوكياتهم الاجتماعية، فيجد منهم صعوبة في تكوين علاقات صحية، وقد يفقدون الثقة بالآخرين، ويواجهون صعوبات في التواصل الاجتماعي، وتتأثر نظرتهم تجاه ذواتهم وهويتهم الجنسية بشكل سلبي.

وقد تتفاقم هذه المشكلة وتعمق آثارها بشكل أكبر وأخطر في كثير من المجتمعات العربية، نتيجة العديد من العوامل الثقافية والاجتماعية السائدة، من مثل؛ سيادة ثقافة الصمت، وغياب التربية الجنسية السليمة، والأدوار النمطية الجندرية التي تقلل من احترام الآخر وتعزز علاقات السلطة غير المتكافئة، والخلط بين الخصوصية كقيمة إيجابية والتستر على الانتهاكات، وغياب آليات الشكوى الفعالة نتيجة عدم وجود قنوات آمنة للإبلاغ عن حالات التحرش مما يجعل الضحايا يترددون في الإفصاح.

وحتّى نواجه هذه الظاهرة المؤلمة فإننا يجب أن نبني إستراتيجيّات على مستويات عديدة، وندفع عناصر المجتمع بأكمله للمشاركة في منعها والتّصدّي لها:

فعلى المستوى التشريعيّ فإنّه يتحتّم سن قوانين صارمة ضدّ التحرش الجنسي في المدارس، والعمل على وضع إجراءات واضحة للتحقيق في الشكاوى، وتوفير الحماية للمبلغين عن حالات التحرش.

وعلى المستوى التربويّ، فإنّه يجب تطوير برامج تربية جنسية مناسبة ثقافياً تركّز على الاحترام والحدود الشخصية، والعمل على تدريب المعلّمين على التعرّف على علامات التّحرش والتّعامل معها، وتعزيز مفاهيم المساواة بين الجنسين واحترام الآخر.

وعلى المستوى المجتمعيّ، فإنّه يجب فتح قنوات للحوار المجتمعي حول هذا الموضوع، وتغيير الصورة النمطية التي تلوم الضحية، والعمل على تشجيع الإبلاغ عن حالات التحرش.

وعلى مستوى المدرسة، فإنّه يتوجّب إنشاء آليّات سرّية وآمنة للإبلاغ عن حالات التحرش، والعمل على توفير دعم نفسيّ واجتماعيّ للضحايا، وتطبيق سياسة "عدم التسامح مطلقاً" مع المتحرّشين، والعمل على تعزيز ثقافة الاحترام والتّقدير بين أفراد المجتمع المدرسيّ، وتفعيل لجان حماية الطفولة داخل المدارس للتحقيق الفوريّ في الشكاوى، وتنظيم ورش توعوية حول احترام الجسد والحدود الشخصية بالتعاون مع أخصائيين نفسيين.

والى جانب ذلك كلّه فإنّ من الضرورة بمكان تبنيّ برامج فاعلة وآمنة لمواجهة هذه الظاهرة والاستناد للتجارب التي طبّقتها بعض الدول في هذا المجال، من مثل:

• برنامج "المدارس الآمنة" في الأردن: الذي يركّز على تدريب المعلمين والإداريين على كيفية التعامل مع حالات التحرش وخلق بيئة مدرسية آمنة.

• حملات التوعية في تونس والمغرب: التي تستهدف تغيير المفاهيم السائدة حول التحرش وتشجع على الإبلاغ.

• مبادرات المجتمع المدني في مصر: التي تقدم الدعم النفسي والقانوني للضحايا وترفع الوعي حول هذه القضية.

• تطبيق حمايتي في الإمارات: الذي يسمح للإبلاغ عن حالات التحرش بشكل مجهول.

• إدراج مادة التربية الأسريّة في السعودية: في المناهج لتوعية الطلبة بالحقوق والحدود.

• تجربة أوروبا الشماليّة: في تقديم تربية جنسية شاملة تركّز على احترام الذات والآخرين وفهم الحدود الشخصية.

• وفي سلطنة عمان الحبيبة فقد تمَّ اتخاذ خطوات استباقية وحثيثة في مواجهة التحرش الجنسي في المدارس، وتبني نهج متكامل يجمع بين الوقاية والحماية والتدخل المبكر، فقد تمَّ تأسيس منظومة متكاملة تبدأ بالتشريعات القانونية الصارمة التي تجرم أي شكل من أشكال التحرش بالأطفال وتغلظ العقوبات على المتحرشين في البيئات التعليمية، وصولاً إلى إنشاء خطوط ساخنة آمنة للإبلاغ عن حالات التحرش تضمن السرية وتوفير الدعم للضحايا، وقامت بتعزيز ثقافة الإبلاغ دون خوف أو وصم، ولعلَّ أبرز ما يميّز النهج العمانيّ دمج التوعية بمخاطر التحرش ضمن المناهج الدراسية بطريقة ملائمة لكل مرحلة عمرية، إلى جانب تدريب المعلمين على اكتشاف علامات التحرش المبكرة والتعامل معها بمهنية واحترافية، كما أولت السلطنة اهتماماً خاصاً بإشراك الأسرة في هذه المنظومة من خلال مجالس الآباء والأمهات التي تعقد ورش توعية مستمرة، وتنفيذ حملات إعلامية وبرامج تثقيفية في المؤسسات التعليمية والعامة، مع التركيز على غرس قيم الاحترام المتبادل والتوعية بحقوق الفرد وكرامته، ممّا أسهم في تعزيز آليات الإبلاغ عن حالات التحرش وخلق بيئة أكثر أماناً في المجتمع العماني.

فضلاً عن ضرورة التأكيد على أهمية دور الأسرة ومحوريّته في بناء حاجز وقاية من التحرش الجنسي ودعم الضحايا، من خلال بناء الثقة وخلق مناخ يسمح للأبناء بمشاركة مخاوفهم وتجاربهم دون خوف من اللوم، والتوعية المبكرة بتعليم الأبناء مفاهيم الخصوصية الجسدية والحدود الشخصية منذ الصغر، والعمل على فتح قنوات الحوار ومناقشة موضوعات التحرش بطريقة مناسبة للعمر دون تهويل أو تهوين، ومتابعة المحتوى الإلكتروني الذي يتعرض له الطفل دون انتهاك خصوصيته، ومراقبة التغيرات السلوكية والانتباه إلى أية تغييرات قد تشير إلى تعرض الطفل للتحرش، وتقديم الدعم النفسي والعاطفي للطفل وتجنّب لومه.

ومن منطلق الرغبة بتطبيق مقولة الوقاية خير من العلاج، فقد وجب انتهاج تعليم وقائي كنهج استباقي لمنع حدوث التحرش أو تقليل احتمالات حدوثه، ومحاولة منع السلوكيات الضارة قبل حدوثها، وتمكين الأفراد من التعرف على أشكال التحرش والاستجابة لها، وكسر حاجز الصمت بتشجيع الإبلاغ وحماية الضحايا، وتغيير الصور النمطية المرتبطة بالجنس التي تُسهم في التطبيع مع التحرش، وذلك من خلال تزويد الأفراد بالمعرفة والمهارات والقيم التي تحميهم وتُعزز سلوكيات إيجابي، إلى التركيز على تغيير الثقافة المجتمعية وبناء الوعي منذ مراحل عمرية مبكرة، لخلق جيل واعٍ يحترم الحدود الشخصية،

ويتمّ توجيه هذا النهج إلى الأطفال من مرحلة رياض الأطفال إذ يتمّ تعليمهم مصطلحات بسيطة مثل (جسدي ملك لي) و(لا تلمسني)، وللمراهقين إذ يتمّ مناقشة قضايا مثل التحرش الإلكتروني والعلاقات الصحية، والكبار بتوعية الموظفين وأرباب العمل حول سياسات منع التحرش في أماكن العمل، وللمجتمع ككل عبر الإعلام والفنون لتعميم ثقافة الاحترام.

ويمكن تطبيق التعليم الوقائي من خلال نشر تثقيف جنسي مناسب للعمر من خلال شرح مفاهيم الخصوصية وأجزاء الجسم بطريقة علمية، إلى جانب ضرورة وجود مناهج ومحتويات تعليمية للمدارس والجامعات، تحوي مضامين تعكس قيمة احترام الحدود الجسدية والعاطفية للآخرين، ومفهوم الموافقة وكيفية التعبير عنها أو احترام رفضها، والفرق بين المزاح والتحرش، والعمل على تنفيذ عدد من الأنشطة التفاعلية لطلبة المدارس من مثل لعب الأدوار (Role-play) لتعليم الأطفال كيفية الرد على سلوكيات غير لائقة، فضلاً عن التركيز على بناء المهارات الشخصية من خلال تعليم مهارات التواصل والثقة بالنفس لرفض التحرش، تدريب الشباب على كيفية التدخل كشهود لدعم الضحايا بأمان، تعزيز الذكاء العاطفي لفهم المشاعر وضبط السلوك، والعمل على توعية المجتمع من خلال عقد ورش عمل لأولياء الأمور والمعلمين حول كيفية اكتشاف علامات التحرش ودعم الضحايا، القيام بحملات توعوية في الأحياء والأماكن العامة عن حقوق الضحايا وعواقب التحرش، ومواجهة الثقافة الذكورية السامة المرتبطة التي تربط "الرجولة" بالهيمنة أو العنف، والعمل على تعزيز نماذج ذكورية إيجابية تحترم المساواة وتدين التحرش.

هذا وقد واجه هذا النهج الوقائي بعض التحديات من مثل وجود مقاومة ثقافية أو دينية لدمج مفاهيم مثل التثقيف الجنسي، ونقص الكوادر المدربة على التعامل مع الموضوع بحساسية، وصعوبة قياس تأثير البرامج الوقائية على المدى القصير، إلا أنه يعد ضرورة أساسية لكونه يعالج الجذور الثقافية والاجتماعية للتحرش بدلاً من التركيز فقط على العقاب، ومن شأنه أن يقلل من تكرار الحوادث عبر بناء وعي جماعي يحاسب المتحرش نفسياً واجتماعياً قبل أن يصل إلى القانون، ويساهم بتعزيز وجود بيئات آمنة في المدارس وأماكن العمل، مما ينعكس على إنتاجية الأفراد وصحتهم النفسية، فهو في واقع الأمر ليس منهجاً دراسياً وحسب، وإنما هو استثمار في بناء مجتمع يحترم فيه الفرد بغض النظر عن جنسه.

وبعد، فإنّ كسر التابوهات المرتبطة بالتحرش الجنسي والخروج عن الصمت هو الخطوة الأولى نحو معالجة هذه المشكلة، إذ إنّ هناك نقصاً واضحاً في الإبلاغ عن هذه الظاهرة في أغلب الدول العربية، قد يعزى للخوف من الوصمة الاجتماعية، أو لصعوبة قياس فاعلية البرامج الوقائية على المدى القصير، لذلك فإنّ هناك حاجة لانتهاج نهج متكامل يجمع بين التشريعات الرادعة، والتوعية المجتمعية، والدعم المؤسسي، مما يساهم في خلق بيئة مدرسية آمنة.

ومع ذلك، تبقى الحاجة إلى وجود جماعي من قبل المجتمع بأكمله من أسر، معلمين، إداريين، مشرّعين، وأفراد المجتمع بأكمله، إذ يجب علينا أن نتذكر أنّ الصمت يحمي المتحرّشين، وأنّ الحديث بصراحة عن هذه القضية يساهم في حماية الأطفال والمراهقين، وعندما نكسر حاجز الصمت ونتخلّى عن اعتبار هذا الموضوع من التابوهات، نخطو خطوة مهمة نحو مدارس آمنة وأجيال تنمو في بيئة خالية من العنف والانتهاكات، إذ إنّ الصوت المرتفع ضد التحرش ليس ضعفاً، بل هو انتصار الكرامة على مملكة الخوف. فالمسؤولية مشتركة، والهدف واحد وهو توفير بيئة تعليمية آمنة تسمح لكلّ طالب وطالبة بالنمو والتطور دون خوف أو تهديد، فلنعمل معاً على كسر التابوهات وبناء مستقبل أفضل لأطفالنا.